مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص.ص: 643-658

الذكاء الاصطناعي بين القانون والقضاء والقواعد الأخلاقية

Artificial intelligence between law, justice, and ethical principles

عبد الحق عبد النور[1*]،المركز الجامعي مغنية، الجزائر،a.abdennour@cu-maghnia.dz

عمر حماس[2]، المركز الجامعي مغنية، الجزائر،o.hammas@cu-maghnia.dz

تاريخ إرسال المقال: 08-01-2026 .تاريخ قبول المقال: 30-04-2026

الملخص:

أضحت اليوم تكنولوجية الذكاء الاصطناعي محطة إهتمام الدول المتطورة أو النامية لما تقدمه تقنياته من خدمات جليلة وعظيمة في ظرف قياسي وأكثر إتقان وأفضل من الإنسان،فحلت الآلة محل الإنسان في العديد من المجالات للدول وخاصة المتطورة وهذا من خلال النهوض والرقي بها إلى أعلى مستويات فأصبحت بفضله قوة علمية واقتصادية واجتماعية وأمنية ،لكن بالرغم ما حققته تقنيات الذكاء الاصطناعي من مزايا إلا انه آثار إشكاليات وتحديات قانونية من خلال تأثيره المباشر على منظومتي القانون والقضاء ،وجدلا أخلاقيا وهو ما اقتضى إيجاد تأطير أخلاقي وقانوني لاستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي،المبادئ الأخلاقية ، القانون ، المنظومة القضائية.

Abstract: Today, artificial intelligence technology has become a focus of attention for developed and developing countries due to the great and significant services it provides in record time, with greater precision and better performance than humans. Machines have replaced humans in many fields for countries, especially developed ones, and this is through advancing and elevating them to the highest levels. Thanks to it, they have become a scientific, economic, social, and security force. However, despite the advantages achieved by artificial intelligence technologies, it has raised legal problems and challenges through its direct impact on the legal and judicial systems, and ethical controversy, which necessitated finding an ethical and legal framework for the uses of artificial intelligence technologies.

Key words : Artificial intelligence, ethical principles, law, the judicial system.

* عبد النور عبد الحق

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص.ص: 643-658

مقدمة:

منذ بروز تقنية الذكاء الاصطناعي كتكنولوجية حديثة مست مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية ،محدثة بذلك ثورة تكنولوجية ذكية ،يبرز المجال القضائي و القانوني فالمجال القانوني يعد المؤطر والمنظم لتقنيات الذكاء الاصطناعي وله دور فعال في هذا الصدد ،فنظرا لطبيعة التأثير والتأثر بين الذكاء الاصطناعي والمجال القانوني والقضائي ،نجد مساهمة الذكاء الاصطناعي بتقنياته وأنظمته بالرقي بقطاع العدالة والمحاماة من خلال التحديثات التي مست هذين المجالين ،كما تجلت تأثيراته على القانونين العام والخاص ،خالقا بذلك طفرة تكنولوجية على مختلف القوانين ،بالمقابل قد أفرزت تكنولوجية الذكاء الاصطناعي نتيجة استخداماتها تأثيرات سلبية تمس الفرد باعتباره مناط الحماية القانونية موجبة بذلك للمسؤولية القانونية بمختلف أشكالها ،ففي حالة حدوث خطأ بسبب الاستعمالات السيئة للذكاء الاصطناعي ينجم عنها آثار قانونية يتحمله مسؤوليتها كل الفاعلين ومن لهم علاقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ،وقد يتحملها الذكاء الاصطناعي بنفسه تبعا لسمة خاصية الاستقلالية التي يتمتع بها ،فالذكاء الاصطناعي شكل أحد إشكالات المسؤولية القانونية لدى القانونين وتحديا قانونيا ،فأثار بهذا موجة من الآراء المختلقة بخصوص إسقاط مختلف أشكال المسؤولية، وغير بعيدا عن القانون ،ولأنه هناك علاقة وطيدة تجمع بين القانون والأخلاق ، نجد الذكاء الاصطناعي له دور في إحداث تقلبا تكنولوجيا على أيضا الأخلاق ،من خلال المساس بخصوصية الأفراد،مما أوجب لازما إيجاد إطار أخلاقي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال إيراد مبادئ أخلاقية وجب التقيد والالتزام بها في كل مراحل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع تحميل المسؤولية لكل فاعلي الذكاء الاصطناعي سواء كانت مسؤولية مدنية و جزائية، وبالتالي يكون تأطير الذكاء الاصطناعي من جميع النواحي القانونية والأخلاقية ،ومن هذه المنطلقات كلها جاءات إشكالية الورقة البحثية كالتالي :

ما تجليات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومتين القانونية والأخلاقية؟ والى أي مدى تم تأطير لإستخدامات الذكاء الاصطناعي قانونيا وأخلاقيا ؟

للإجابة على هذه الإشكالات المطروحة أمامنا وجب علينا إتباع المنهج الوصفي لتحليل مختلف المصطلحات القانونية الحديثة والمنهج التحليلي لتحليل مختلف النصوص القانونية المؤطرة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي ،وعليه جاءات الخطة معنونة في مبحثها الأول توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي والقانوني ،أما المبحث الثاني جاء معنونا بالذكاء الاصطناعي بين القواعد الأخلاقية والمسؤولية القانونية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2026 المجلد: 09 العدد: 01 ص.ص: 643-658

المبحث الأول : توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي والقانوني:

لقد كان الأثر جليا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على المنظومة القضائية،من خلال ما أحدثه من تغيرات كانت بمثابة تحولا جذريا من قضاء تقليدي إلى قضاء تكنولوجي ذكي،وكل هذا من أ جل تكريس قضاء عادل وشفاف ،وإعطاء لكل ذي حق حقه كما مست تطبيقات الذكاء الاصطناعي المنظومة القانونية فأحدثت تغيرات في مختلف فروع القانون ،كل هذا سنستعرضه له من خلال عنونة المطلب الأول بتطبيقات التقنيات الذكية في المنظومة القضائية والمطلب الثاني توظيف الذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية

المطلب الأول : تطبيق التقنيات الذكية في المنظومة القضائية

ساهم الذكاء الاصطناعي بمختلف تقنياته في إحداث تغيير جذري في المنظومة القضائية وكذا المهن الشبه القضائية ،حيث ساهمت هذه التقنيات الذكية في العملية التطورية ،وهو ما سيتم التعرض له من خلال بيان مظاهر هذا التطور بعنونة الفرع الأول الذكاء الاصطناعي والقضاء،وعنونة الفرع الثاني الذكاء الاصطناعي والمهن الشبه قضائية.

الفرع الأولى :الذكاء الاصطناعي والقضاء :

مما يميز قطاع العدالة هو ثقل الملفات القضائية وتراكمها ،فكان لا بد من الأخذ بتقنيات الذكاء الاصطناعي كتكنولوجية حديثة وفعالة في تخفيف العبء عن القضاء والتوجه نحو قضاء عادل وشفاف وضمان حقوق الأطراف المتنازعة وزيادة الوعي القانوني لدى المتقاضيين ،فالخدمات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي تتجلى في تقديم المشورة القانونية للمتقاضيين من خلال أنظمته أو علوم البيانات وتقديم الدعم أو المساعدة في اتخاذ القرار أو التوجيه للمتقاضيين في ظل ظروف من الشفافية والمعالجة العادلة للبيانات [1]،أيضا ساهم ويساهم الذكاء الاصطناعي في مساعدة القضاة في فحص ومراجعة إجراءات المرافعات والأدلة لكلا الطرفيين مع إمكانية الإشارة إلى المجالات والموضوعات المهمة داخل المستندات في غضون ثواني ،حيث صممت شركة مايكرو سوفت **Microsoft** جهازا بإمكانه قراءة المستندات وفحصها بدقة أكبر من الإنسان،كما يمكنه الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمستند مما يوفر الوقت على المحكمة ،مما يجعل العدالة أكثر سرعة[2] ،أيضا يساهم الذكاء الاصطناعي في تلخيص مستندات الدعوى،كما يساعد القضاة ومن خلال خدمات البحث القانوني عبر الانترنت من خلال استنباط

[1] خالد ممدوح إبراهيم ،التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ،دار الفكر الجامعي،مصر ، الطبعة الأولى ،2022،ص77

[2] خالد ممدوح إبراهيم،المرجع نفسه ،ص 78.

أحكام المحكمة العليا و السوابق القضائية المشابه للقضية المنظور فيها قبل إصدارهم الحكم[1] ،كما تتجلى مزايا الذكاء الاصطناعي في مساعدة القضاة على العثور على قوانين القضايا ذات الصلة في وقت وجيز [2].

الفرع الثاني :الذكاء الاصطناعي والمهن الشبه قضائية :

أولا:مهنة المحاماة :غير بعيد عن القضاء ،كان لمهنة المحاماة نصيب إيجابي من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من خلال إستخدام الربوتات في زيادة كفاءة المحامين أمام القضاء ،واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة الإلكترونية فمن الأمثلة عن هذا نجد استخدام نظام الخبير الإلكتروني [3]،كما تجلت إستخدامات الذكاء الاصطناعي في التحكيم ،فالسمة التي يتمتع بها التحكيم من مرونة من خلال ترك الحرية لأطراف التحكيم في التوصل إلى اتفاق التحكيم ، يحق لهم اختيار الربوتات كمحكمين ،وقد طبق فعلا هذا النظام في كولومبيا منن خلال الربوت **Siareles Robots**[4].،من جانب أخر فقد آثار التخوف من حلول هذه التقنيات الذكية محل المحامي ،وفي هذا الصدد فقد وعدت منظمة العفو الدولية بدعم العاملين في القانون،وبالفعل تساعد منظمة المحامين في توفير البحث القانوني من خلال عمليات البحث الآلي للسوابق القضائية والقوانين ،والمعلومات الأخرى القابلة للاكتشاف والتدقيق اللغوي ،وتصحيح الأخطاء والعثور على المعلومات المفقودة ،وتنسيق المستندات ،ومع ذلك تم إستبدال العديد من الأدوار المهنية شبه القانونية بإجراءات بحث محوسبة[5]

ثانيا:مهنة الموثق: مهنة التوثيق هي الأخرى من أكثر المهن التي فعلا تتجلى فيها إستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل توثيق مختلف المعاملات القانونية بدقة متناهية خصوصا في المجال العقاري ولدى كبرى الشركات العالمية ومختلف العقود ، ومن الأمثلة الواقعية عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التوثيق نجد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية التي تبنت الذكاء الاصطناعي حيث أطلقت خدمة الكترونية تتيح توثيق عقد الزواج بواسطة ربوت يعمل بتقنيات الذكاء

[1] خالد ممدوح إبراهيم،المرجع نفسه ،ص 78.

[2] خالد ممدوح إبراهيم ،التقاضي الالكتروني عبر الانترنت ،دار الفكر الجامعي،مصر ، 2015،ص65.

[3] عبد الله سعيد عبد الله الوالي ،المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي ،دارسة تحليلية مقارنة ،دار النهضة العربية مصر ،دار النهضة العلمية الإمارات ،2021،ص39.

[4] عبد الله سعيد عبد الله الوالي ،المرجع نفسه ،ص39

[5] أمل فوزي احمد عوض ،الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة ،المركز الديمقراطي العربي برلين ،ألمانيا ،الطبعة الأولى ،2023،،ص 22.

الاصطناعي حيث تم عقد أول زواج بواسطة هذه التقنية وهذا في شهر سبتمبر من سنة 2017[1].مما يعتبر بديلا عن الموثق في إبرام مختلف العقود كفيا كان شكلها .

المطلب الثاني :توظيف التقنيات الذكية في المنظومة القانونية

من المعلوم أن القانون بشكل عام بشقيها العام و الخاص يتفرع إلى عدة قوانين فرعية ولكل من هذه الفروع جانب من التغيرات التي أحدثها الذكاء الاصطناعي وبذلك تغيرت العديد من المفاهيم والمبادئ وهو ما سيتم بيانه من خلال عنونة الفرع الأول الذكاء الاصطناعي في القانون العام بينما عنون الفرع الثاني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الخاص

الفرع الأول : الذكاء الاصطناعي في القانون العام

يتفرع القانون العام إلى عدة قوانين من أهمها القانون الدستوري و الإداري و قانون الاستثمار وكذا الضرائب ،ولكل من هذه القوانين الفرعية تجسدت التغيرات التي أحدثتها تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي ،وبذلك تطورت وتغيرت المفاهيم وهو ماسيتم التعرض إليه من خلال بيان أهم التغيرات والمحدثات كما يلي :

أولا :الذكاء الاصطناعي في القانون الدستوري وقانون الضرائب

بما أن الدستور هو أسمى القوانين لأي دولة والمرجع القانوني لها ،فهو حامي الحقوق وراعي للواجبات فقد شكلت تقنيات الذكاء الاصطناعي في جانبها المادي الملموس وفي مقدمتها الربوتات جدلا فقهيا بخصوص منح هذه الروبوتات الشخصية القانونية من عدمها ،كما طرحت مسألة مدى إكتساب الربوت لذات الحقوق الأساسية المخولة للإنسان كالجنسية ،وهل للروبوت الحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق المكفولة دستورا[2] ،أما بخصوص قانون الضرائب فقد أضحت ضرورة ملحة توظيف الذكاء الاصطناعي في قانون الضرائب وهذا قصد تحصي وفرض الضريبة وإرصاء العدالة الجبائية[3]

ثانيا :الذكاء الاصطناعي في قانون الاستثمار والوظيف العمومي

من بين فروع القانون العام الأخرى التي تجسدت فيها أهمية الذكاء الاصطناعي ،هي قانون الاستثمار حيث شكل الإستثمار أحد مظاهر التطور اقتصادي لأي دولة ،وتتجلى مظاهر إستخدامات تقنيات

[1] احمد سعد علي البرعي ،تطبيقات الذكاء الاصطناعي والربوت من منظور الفقه الإسلامي ،مجلة دار الإفتاء المصرية ،العدد48 ،ص 57.

[2] مجدوب نوال ،إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي ،المجموعة العلمية للنشر والتوزيع ،مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2022،ص53.

[3] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 55.

الذكاء الاصطناعي في المجال الاستثماري من خلال إدراج الربوت في سوق العمل والذي من شأنه زيادة الإنتاجية من خلال إتحاد رأس المال التقليدي مع رأس المال الذكي الربوت ،هذا الأخير أي الاستثمار في الربوت سيتطلب تنظيما قانونيا[1] ،وفي الذات السياق وفي ظل تبني النظم الذكية فان الربوت قد يساعد القطاع العمومي في تقديم خدمة عامة لا يد للإنسان فيها بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية ،كمايوجب إدخال الربوتات الذكية المساعدة في إعادة النظر في قانون الوظيف العمومي ليندرج في نطاقه الإنسان الآلة ،أو الوكيل الذكي المساعد في القطاع العام[2].

ثالثا : الذكاء الاصطناعي في القانون الجنائي العام ،تتجلى أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال النظام الجنائي من خلال تحديد الجاني الحقيقي المرتكب للجريمة ،وهذا عن طريق برمجته أي الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام خوارزميات معينة لكشف الغموض في أي واقعة عن طريق المعطيات التي تحصل عليها ، فتصوير مسرح الجريمة ودراسة الحالة الصحية للمتهم ،يستطيع إثبات مدى قدرته على ارتكاب السلوك المكون للجريمة أم لا ،وذلك بصورة أدق من البشر [3].

الفرع الثاني : الذكاء الاصطناعي في القانون الخاص

القانون الخاص ،هو الآخر تتفرع منه عدة قوانين من أهمها القانون المدني وهو أصل القوانين ،والقانون التجاري والقانون العقاري وكذا قوانين النقل وجملة من فروع القوانين الأخرى ،وعلى سبيل المثال لا الحصر تم التطرق على مجموعة من فروع القانون الخاص وبيان مدى علاقة الذكاء الاصطناعي بمختلف هذه القوانين كما يلي :

أولا :الذكاء الاصطناعي في القانون المدني وقانون الأسرة :

يشكل القانون المدني أهم القوانين والمرجع الأصلي لمختلف القوانين ،كما أنه ينظم مختلف التعاملات المدنية ،وقد تجلت مظاهر تطبيقات الذكاء الاصطناعي فيه من خلال بيان المسؤولية المدنية بمختلف تقسيماتها وهذا نتيجة لتصرفات الربوت أو الإنسان الآلة وما يرتبه من أضرار،وهوما يوجب بيان الأساس القانوني الذي تبنى عليه المسؤولية المدنية[4] ،كما تتجسد مدى علاقة الذكاء الاصطناعي بالقانون المدني

[1] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 54.

[2] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 54.

[3] فايق العوضين ،استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية ،المجلة الجنائية القومية ،المجلد 65،العدد2022،01،ص12.

[4] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 56.

أيضا من خلال إمكانية إبرام العقود من لدن الربوت[1]، مما يستوجب تعديلا لأحكام القانون المدني ،وغير بعيد عن القانون المدني ، فقانون الأسرة هو الأخر تأثر بتقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال ترشيد الروبوتات والاعتراف لها بالشخصية القانونية مما يقتضي تخويل حقوق للربوتات مثل البشر كالزواج فهذه الفكرة ليست ببعيدة عن النقاش في عصرنا هذا ،وخاصة أن الفقه الفرنسي أكد على فكرة أن الروبوتات سوف تكون شريك قادم[2] .

ثانيا :الذكاء الاصطناعي في قوانين النقل :

تتمثل قوانين النقل في قانون المرور وقانون النقل البحري وكذا النقل الجوي ،وهي مجالات ظهرت فيها تكنولوجية الذكاء الاصطناعي بقوة من خلال السيارات ذاتية القيادة مما تطلب بيان مسؤولية السيارة ذاتية القيادة أو السيارة الذكية ،وتحديد المسائل جنائيا عن مخالفات المرور المرتكبة من طرف السيارة الذكية وهذا من بمسائلة مصنع السيارة الذكية عن عيوب التصنيع ،أو المستخدم عن سوء الاستخدام أو مسؤولية مالك السيارة في حالة تأجيرها [3]،وفي ذات السياق وفي قانون المرور تم الاستعانة بالإنسان الآلي من أجل تنظيم السير ،كما يحتوي على آلات تصوير لتحليل وضع السير ،يمكن أن يعمل بالطاقة الشمسية[4] ،وكما هو الحال أيضا في القانون البحري بحيث برز بما يعرف بالملاحة الذكية والسفينة ذاتية القيادة والتأمين عن مخاطر الذكاء الاصطناعي،والحال أيضا بالنسبة للقانون الجوي في ظهور الطائرات بدون طيار أو الطائرات المستقلة القيادة والملاحة الجوية الذكية[5] ولهذا يقتضي إعادة النظر في هذه القوانين وملائمتها مع المستجدات التكنولوجية لتقنيات الذكاء الاصطناعي .

ثالثا : الذكاء الاصطناعي و القانون التجاري

القانون التجاري هو الأخر من القوانين الخاصة التي تتطلب أحكامه مواكبة تقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل ظهور ما يعرف بتجارة الربوتات ،وبيان الشروط المتطلبة في الربوت التاجر و الطريقة التي بموجبها يمارس النشاط التجاري كما أنه قد حلت الشركات التجارية الذكية المسيرة عن طريق الربوت المسير[6]،كذلك الحال لعلاقة التجارة الالكترونية في ظل إدماجها مع الذكاء الاصطناعي ،ظهور ما يعرف

[1] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 56.
[2] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 57.
[3] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 58.
[4] محمود محمد سويف ،جرائم الذكاء الاصطناعي ،المجرمون الجدد ،دار الجامعة الجديدة مضر ،2022،ص63.
[5] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،ص 58.
[6] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،60.

يعرف العميل الالكتروني الذكي ،وهذا ما يقتضي بيان حقوق والتزامات العميل الالكتروني الذكي أو الربوت ،مع وجوب تنظيم قانوني للتصرفات التي يبرمها مع المستهلكيين [1]،دائما وفي مجال التجارة الالكترونية ،هناك ما يعرف بجرائم الأموال وهي من أكثر الأخطار التي تواجهها الحكومات ،ويدخل في نطاق هذه الجرائم سرقة المعلومات من لدن القراصنة والتجسس على حسابات العملاء في البنوك ،أيضا العبث بالبطاقات الممغنطة واستعمالها في التلاعب بحسابات العملاء أو تحويل مبالغ من أموالهم إلى حسابات القراصنة أنفسهم ، ومن الجرائم أيضا إتلاف الشبكات أو الأجهزة الالكترونية إما بطريقة مادية أو من خلال زرع فيروسات[2]

المبحث الثاني :الذكاء الاصطناعي بين القواعد الأخلاقية والمسؤولية القانونية

ما يميز تكنولوجية الذكاء الاصطناعي هو أن مستخدميها ليسو أناس عاديين، فهم أولئك الذين يتمتعون بالفطنة والذكاء ،وهم العالمون بخبايا التكنولوجيا والعاملون بها ،فمن العسير إكتشاف ما قد يقبلون عليه جراء الاستخدام السيئ لتقنيات الذكاء الاصطناعي ،وعليها كان لازما تأطيرا أخلاقيا وقانونيا وعلى هذا الأساس عنون المطلب الأول بالمبادئ الأخلاقية والذكاء الاصطناعي،بينما المطلب الثاني تم وسمه بالمسؤولية القانونية والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول :المبادئ الأخلاقية والذكاء الاصطناعي

تشكل المبادئ الأخلاقية الضابط الأخلاقي لمستخدمي الذكاء الاصطناعي،وفي هذا المجال فان اللجنة الأوربية للعدالة الناجزة من اللجان التي أصدرت الميثاق الأخلاقي الأوربي بخصوص استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها وقد وضعت خمسة مبادئ للميثاق الأخلاقي عند استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القانونية وإنفاذ القانون وتم اعتمادها الجلسة العامة الحادية والثلاثين للجنة CEPEJستراسبوغ4،3ديسمبر 2018[3]،وللتفصيل أكثر في هذه المبادئ عنون الفرع الأول مبدأي احترام الحقوق الأساسية وعدم التمييز،بينما عنون الفرع الثاني مبادئ الجودة والأمن والشفافية والحياد والنزاهة وتحت سيطرة المستخدم

[1] مجدوب نوال،المرجع نفسه ،60.

[2] دولي لخضر ،ناصري نفيسة ،دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية ،مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ،المجلد 02،العدد 02، ،2018.ص 54، 55.

[3] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ،خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر،الطبعة الأولى ،2020،ص20.

الفرع الأول :مبدأي احترام الحقوق الأساسية وعدم التمييز

أولا : مبدأ احترام الحقوق الأساسية :

بداية فهذا المبدأ يتناول العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي واحترام الحقوق الأساسية ولهذا فهو يتضمن النص على ضرورة أن تخدم معالجة القرارات والبيانات الأمنية أغراضا أمنية واضحة ومحددة مع ضرورة الامتثال التام للحقوق الأساسية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية [1]،كما يحب إعطاء الأفضلية للنهج الأخلاقية والإنسانية في مراحل التصميم والتعلم لأدوات الذكاء الاصطناعي ،بحيث يتم الخيار الأخلاقي من طرف مصممي البرنامج ولا يترك للمستخدم ،ويتم دمج القواعد الأخلاقية التي تحظر الانتهاكات المباشرة والغير المباشرة للحقوق الأساسية للإنسان في هذه التطبيقات [2].وفي ذات السياق يكون التأثير السلبي لزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في المنظومة الأخلاقية إذا عمل على نشر الأفكار المنحرفة ،والمواقع الفاسدة ،بالتأثير على الشخص المتلقي باستخدام خوارزميات خاصة أعدت لهذا الهدف ،وفي الجانب الايجابي يمكن إستخدام الذكاء الاصطناعي لترسيخ الأخلاق الحميدة،بتكثيف البرامج التوعوية والتعليمية لكافة شرائح المجتمع لكشف الأخطار التي تنطوي عليها هذه التقنيات [3]

ثانيا :مبدأ عدم التمييز :

والمعنى من هذا هو حظر تطوير أو تخصيص أو إنشاء تطبيقات للذكاء الاصطناعي تعمل على تمييز بين الأفراد أو مجموعات من الأفراد ،ومن مظاهر تجليات الذكاء الاصطناعي هو أن هذا الأخير يتمتع بطرق المعالجة الالكترونية والتي بإمكانها الكشف عن التمييز القائم بين الأفراد في تصميم التطبيقات، من خلال تجميع أو تصنيف البيانات المتعلقة بالأفراد أو مجموعات الأفراد ،ولذلك يجب التأكد من أن التطبيقات التي بها شبه تمييز ،لاتزيد من حدة هذا التمييز وأنها لا تؤدي تحليلات موجهة نحو شخص معين أو حالة معينة [4]،فالحذر مطلوب في مرحلتي التطوير والنشر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وبالخصوص حالة استناد المعالجة التكنولوجية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى بيانات حساسة ،فيمكن أن يشمل الأصل العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الخلفية السياسية ،أو المعتقدات الدينية أو

[1] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 22.

[2] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 22.

[3] حنان محمد رضا ،الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في أثناء جائحة كورونا وأثاره السلبية على المنظومة الأخلاقية ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ،المجلد 08:العدد 01،2023،ص 128.

[4] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 23.

الفلسفية ،أو البيانات الوراثية[1]،فيجب النظر في اتخاذ تدابير تصحيحية للحد من هذه المخاطر أو تحييدها على الأقل [2]

الفرع الثاني :مبادئ الجودة ،الأمن والشفافية والحياد والنزاهة وتحت سيطرة المستخدم :

أولا : مبدأ الجودة والأمن

على مصممي نماذج التعلم الآلي الاستفادة من خبرات المتخصصين في نظم الشرطة والأمن والحراسة والسلامة و نظم العدالة الجنائية القضاة والمدعيين العاميين والمحاميين و الباحثين والخبراء والمحاضرين في مجالات العلوم الشرطية والقانونية والعلوم الاجتماعية ،ومن اجل تحقيق هذا الغرض يتم تشكيل فرق مختلطة لتنفيذ التطبيقات المطلوبة ولإنتاج نماذج وظيفية متسمة بالجودة[3]

ثانيا :مبدأ الشفافية والحياد والنزاهة

المقصد من هذا المبدأ هو ضرورة إقامة توازن بين الملكية الفكرية لبعض أساليب المعالجة والحاجة إلى الشفافية والحياد والإنصاف والسلامة الفكرية ،وهذا عند استخدام الأدوات التي قد يكون لها عواقب قانونية وقد تأثر بشكل كبير على حياة الناس[4]،ولتحقيق الشفافية التقنية أن تكون المصادر مفتوحة وذات شفرة مفتوحة المصدر ،والوثائق الخاصة بها متوافرة التحقيق ،أيضا ولتحقيق الشفافية قيام الجهات المعنية بشرح النظام بلغة واضحة ومألوفة[5] .

ثالثا :مبدأ تحت سيطرة المستخدم :

الغاية من هذا المبدأ هو ضرورة زيادة استقلالية المستخدم ،وعدم تقييدها من خلال استخدام أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي ،كما يجب إبلاغ المستخدم بلغة واضحة ومفهومة سواء أكانت الحلول التي توفرها أدوات الذكاء الاصطناعي ملزمة أم لا بالخيارات المختلفة ،كما له الحق في الحصول على المشورة القانونية ،والحق في التقاضي ،كما يجب أيضا أن يكون على علم بأية معالجة مسبقة للواقعة الأمنية عن طريق الذكاء الاصطناعي ،قبل أو في أثناء العملية الإجرائية أو الأمنية ،كما له الحق في الاعتراض [6].

[1] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 23.
[2] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 23.
[3] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 24.
[4] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 25.
[5] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 25.
[6] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب،المرجع نفسه ،ص 26.

وتبعا للقواعد الأخلاقية أيضا ،أصدرت اليونسكو توصيات في دورتها الحادية والأربعون المنعقدة في باريس بين 09 و24نوفمبر 2021،داعية فيها لضرورة التقيد بالقواعد الأخلاقية والقانونية في أبحاث الذكاء الاصطناعي والاسترشاد في عمليات إعداد وسائل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطويرها واستخدامها في البحث العلمي السليم وبالتحليل والتقييم القائمين على الأخلاقيات ،واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الإنسان وحمايتها وتعزيزها ،ووجوب صون كرامة الإنسان وضمان السلامة والرفاهية والتصدي بطريقة مسئولة لعواقب تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والبيئة الايكولوجية ،وتعزيز الحوار والانتفاع المشترك بين الدول والمجتمعات للذكاء الاصطناعي ،وتحقيق السلامة والأمن والعدالة وعدم التمييز وحماية الحق في الخصوصية وحماية البيانات[1]

المطلب الثاني :المسؤولية القانونية والذكاء الاصطناعي

بين القواعد الأخلاقية والمسؤولية القانونية في مجال الذكاء الاصطناعي علاقة تكاملية ،فكل منهما يكمل الأخر ،فالمعادلة هنا واضحة فلا يكفي إيراد مبادئ أخلاقية دون تتويجها بمسؤولية قانونية تكون بمثابة ألية من آليات الردع لكل من تخول له نفسه في الاستخدام السيئ لتقنيات الذكاء الاصطناعي وللتوضيح أكثر جاء الفرع الأول معنونا المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي،بينما عنون الفرع الثاني المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول :المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي :

من المتعارف عليه في التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية ،فإن المسؤولية المدنية قد تكون مسؤولية عقدية وهي جزاء الإخلال بالتزام تعاقدي ،أي كان سبب الإخلال سواء لتأخير في تنفيذه أو في امتناع عن تنفيذه وتتجسد تطبيقات المسؤولية العقدية على تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال مختلف العقود كحالة تعاقد شركة تزود المستشفيات بمعدات طبية مع مبرمج على ربوت يجري عمليات جراحية أو شراء شخص لسيارة ذاتية القيادة أو ربوتا من بائع لهم [2]،فالعلاقة هنا علاقة عقد بيع بين البائع والمشتري مما يستلزم في حالة إخلال احد الطرفين ببنود العقد يقتضي خضوع النزاع لأحكام المسؤولية العقدية،كما قد تقوم المسؤولية المدنية على أساس مسؤولية تقصيرية وهذا في حالة إخلال بالتزام قانوني أوجبه القانون وهو عدم الإضرار بالغير ، وتتجسد تطبيقات المسؤولية التقصيرية على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على أساسين قانونين ،أولهما المسؤولية عن الأشياء ،أما الثاني فعلى أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال

[1] محمد مناد ،الذكاء الاصطناعي بين الحاجة الإنسانية والحتمية الأخلاقية ،مجلة التدوين ،المجلد 15،العدد01 ،2023،ص 68،69.

[2] مجدولين رسمي بدر ،المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني ،رسالة ماجستير في القانون الخاص ،كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ،2022،ص 38.

تابعه [1]،إلا أن تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية على أنظمة الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات كبيرة إذ يجب على المحاكم التي تواجه متطلبات المسؤولية الناتجة أفعال الذكاء الاصطناعي أن تحدد الشخص الطبيعي والاعتباري المسؤول عن الضرر الناشئ عن تلك الأفعال ،إلا أنه وبسبب تطور والاستقلالية في مجال الذكاء الاصطناعي ،يجعل من الصعب تقييم أساس المسؤولية إذا لم يكن ذلك مستحيل أحيانا [2]

الفرع الثاني :المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي

انطلاقا من ما يمتاز به الذكاء الاصطناعي من استقلالية وتمتعه باتخاذ القرارات من تلقاء نفسه في ممارسة أداء مهامه ،جعله محل جدل فقهي وقانوني بخصوص إسقاط المسؤولية الجنائية ،فتفرعت بين عدة أطراف ممن لهم علاقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي سواء كانت علاقة مباشرة أو غير مباشرة ،وهو ما سنتعرضه له من خلال بيان أطراف المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي كما يلي:

أولا : مسؤولية المصنع و المستخدم :

أ- مسؤولية المصنع :يعتبر المصنع أو المنتج الطرف الأول والذي بسببه ظهرت تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الوجود ،فالمسؤولية تقع المنتج والمصنع تبعا للدور الحساس الذي يلعبه خاصة أن الآلات ذات التكوين الخاص التي لا يمكن لمستخدميها إحكام السيطرة التامة عليها ،وكما أعتبره البعض فوجوب إسناد المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي إلى المنتج بوصفه المسؤول الأول عن عيوب الصناعة والتكوين الداخلي للآلة[3] ،عليه فان منتج الربوتات كيفما كان نوع هذه الروبوتات ،خاصة الربوتات الطبية مسؤولا عن كل ما ينجم عنها نتيجة عيوب الصناعة أو تكوينها الداخلي[4]

ب- مسؤولية المستخدم :يقصد بالمستخدم هو مالك الذكاء الاصطناعي هو الطرف الثاني والمستفيد من استخدامات الذكاء الاصطناعي،فالمستخدم أو المالك يمكن أن يستخدم الذكاء الاصطناعي في الاعتداء الأخريين،كإستخدام الحيوان في الاعتداء ،وبالتالي يعد الجاني الحقيقي هو المستخدم أو المالك[5] ومن الأمثلة التي تتجلى فيها مسؤولية المستخدم أو المالك هو حالة قيام مستخدم السيارة الذكية بتعطيل التحكم الآلي فيها ،والإبقاء على التوجيهات الصوتية الصادرة عن برامج الذكاء الاصطناعي

[1] مجدولين رسمي بدر،المرجع السابق ،ص 46

[2] م.م .كريم علي ،الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ،مركز جيل البحث العلمي ،مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقمة ،العدد54،2022،ص61.

[3] محمود محمد سويف،المرجع السابق ،ص 120.

[4] محمود محمد سويف،المرجع السابق ،ص 120.

[5] Gabriel Hallevy.the criminal Liability of artificial intelligence entities from science fiction legal social control.akron law .journal .2016. p180.

،فأصبح هكذا هو المتحكم في السيارة فإذا صدر له تنبيه من البرنامج بأمر معين لتجنب حادثة ولم ينفذ هذا الأمر يكون هو المسؤول عن وحده جنائيا [1] .

ثانيا:مسؤولية الذكاء الاصطناعي ذاته والطرف الأجنبي :

أ- مسؤولية الذكاء الاصطناعي ذاته :كما تم ذكره سابقا وانطلاقا من السمات التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي من استقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات وأداء المهام بعيدا عن مساعدة الإنسان ،كلها تصب في خانة إسقاط المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي في حد ذاته ،وهناك فرضيتين لارتكاب الذكاء الاصطناعي الجريمة بنفسه ،أولها إتيان الجريمة من قبل الذكاء الاصطناعي بنفسه دون خطأ من المبرمجين أو المصنعين أو مالكه أو حتى أي شخص أخر من الغير ،كان يقوم الربوت بالتصرف بشكل مستقل وحده دون تدخل من أحد ،فهنا المسؤولية مسؤولية مباشرة للذكاء الاصطناعي ،أما الفرضية الثانية المسؤولية الجنائية تشاركية، وهذا بمشاركة طرف أخر للذكاء الاصطناعي ،فيعد مساهما في الجريمة ومثال ذلك قيام مستخدمي الهواتف الذكية بعمل ROOT للهاتف ،مما يسمح بعض التطبيقات بالتحكم في الهاتف وتوجيه أوامر قد تصل إلى جعله يدمر نفسه برمجيا [2]،وتحصيلا لكل هذا السمات التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي من إستقلالية تامة في تنفيذ مهامه يعد بالنتيجة مسؤولا مسؤولية تامة عن الأضرار التي يحدثها .

ب: مسؤولية الطرف الأجنبي

يقصد بالطرف الأجنبي ، الغير و هو ليس بمصمم ولا مصنع ولا مالك ،وتتجسد مسؤوليته من خلال قيامه باستغلال ثغرة ناتجة عن إهمال المالك أو المصنع لتقنية الذكاء الاصطناعي [3]،كحالة قيام المصنع والمالك بتزويد الغير بالأرقام السرية للدخول إلى نظام تشغيل الخاص بالذكاء الاصطناعي والتحكم فيه لاستخدامه في ارتكاب الجرائم [4]، وتترتب عن هذا مسؤولية مشتركة بين الغير ومن كان السبب في الإهمال سواء المصنع أو المالك .

[1] محمود محمد سويف،المرجع السابق ،ص 124.

[2] محمود محمد سويف،المرجع السابق ،ص 127.

[3] محمود محمد سويف،المرجع السابق ،ص 129

[4] يحي إبراهيم الدهشان ،المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ،مجلة الشريعة والقانون ،العدد 82، 2020، ص 33.

خاتمة :

تحصيلا لما جاء في ورقتنا البحثية ،فانه بدا جليا تأثيرات الذكاء الاصطناعي على المنظومة القانونية والقضائية والأخلاقية من خلال مساس تقنيات الذكاء الاصطناعي مختلف الجوانب القانونية من قضاء ومهن شبه قضائية وحتى مختلف القانونية سواء كانت تحت القانون العام أو الخاص ،و بخصوص المنظومة الأخلاقية فكان لابد من إيراد قواعد تكون بمثابة صمام أمان لاستخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي و عطفا على كل هذا **توصلنا إلى النتائج التالية :**

أولا :مواكبة المنظومة القضائية و القانونية لمختلف التحولات التكنولوجية للذكاء الاصطناعي من خلال العمل بتقنياته سواء في المنظومة القضائية أو في فروع القوانين العامة والخاصة .

ثانيا :تطور وتقدم المنظومة القضائية وخاصة قطاع العدالة مما رفع العبء عن القضاة والمحاكم على حد سواء .

ثالثا :الوعي القانوني و القضائي لعامة أفرد المواطنين والمتقاضين من خلال استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي .

رابعا :تأطير الذكاء الاصطناعي تأطيرا أخلاقيا من خلال العمل بمختلف المبادئ الأخلاقية في استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي .

ومن خلال هذه النتائج توصلنا إلى التوصيات التالية :

أولا: ضرورة التكوين المكثف للمورد البشري في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي خصوصا الفاعلين في المنظومة القضائية لأهميتها في ضمان وتحقيق العدل والإنصاف وعدالة شفافة .

ثانيا :ضرورة المسايرة القانونية بمختلف فروع القانون لمستجدات تقنيات الذكاء الاصطناعي وخاصة أن هذا الأخير يمتاز التطور التكنولوجي في كل وقت وحين .

ثالثا :ضرورة إقران القواعد والمبادئ الأخلاقية بقواعد قانونية رادعة في حالة اكتشاف خروقات أخلاقية غير ظاهرة للعلن ،وخصوصا أن مستخدمي الذكاء الاصطناعي ليسو أناس عاديين ،فليس من اليسر اكتشاف خروقات أخلاقية في مجال إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي .

رابعا :لازما على أهل القانون إيراد قواعد لإسقاط مسؤولية قانونية دون أن تكون حاجز أمام مواصلة البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي ،لأنه غالب الأمر ما تكون الحواجز القانونية عاملا في التوقف عن البحث العلمي .

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب :

01-خالد ممدوح إبراهيم ،التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي،مصر 2022.

02-خالد ممدوح إبراهيم ،التقاضي الالكتروني عبر الانترنت ،دار الفكر الجامعي،مصر ، 2015.

03-عبد الله سعيد عبد الله الوالي ،المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي ،دارسة تحليلية مقارنة ،دار النهضة العربية مصر ،دار النهضة العلمية الإمارات،2021.

04-مجدوب نوال ،إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي ،،الطبعة الأولى المجموعة العلمية للنشر والتوزيع ،مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع ،2022.

05-محمود محمد سويف ،جرائم الذكاء الاصطناعي ،المجرمون الجدد ،دار الجامعة الجديدة مصر 2022.

06-ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ،خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون،،الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر.

المجلات :

01-يحي إبراهيم الدهشان ،المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ،مجلة الشريعة والقانون،كلية القانون ،جامعة الإمارات العربية المتحدة ،العدد 82، 2020.

02-احمد سعد علي البرعي ،تطبيقات الذكاء الاصطناعي والربوت من منظور الفقه الإسلامي ،مجلة دار الإفتاء المصرية ،مصر ،المجلد 14،العدد48 ،2022.

03-حمد مناد ،الذكاء الاصطناعي بين الحاجة الإنسانية والحتمية الأخلاقية ،مجلة التدوين جامعة محمد بن أحمد وهران 2 الجزائر ،المجلد 15،العدد01 ،2023.

04-حنان محمد رضا ،الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في أثناء جائحة كورونا وأثاره السلبية على المنظومة الأخلاقية ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط الجزائر ،المجلد 08:العدد01 ، .2023.

05-دولي لخضر ،ناصري نفيسة ،دور الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية ،مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية،جامعة بشار الجزائر ،المجلد 02،العدد 02، ،2018.

06–فايق العوضين ،استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي بين المشروعية وعدم المشروعية ،المجلة الجنائية القومية ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مصر ،المجلد 65،العدد 01 ،2022.

07–م.م .كريم علي ،الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ،مركز جيل البحث العلمي ،مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقمة ،العدد 54، ،2022 .

رسائل ماجستير:

01–مجدولين رسمي بدر ،المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني ،رسالة ماجستير في القانون الخاص ،كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ،2022.

المراجع الأجنبية:-

01-Gabriel Hallevy.the criminal Liability of artificial intelligence entities from science fiction legal social control.akron law .journal .2016.